

هنا ، ليست سوى سلطة ، والسلطة وحدها غير قادرة على تحقيق الشرعي ، فالسلطة بحاجة إلى مؤسسة فكرية . لذا ، فالباحث في النقد الأدبي العربي المعاصر مجبر على النظر في خلفية المؤسسة الفكرية التي تدعم الفكر النقدي ، ومجبر على النظر في إمكانية صحة قيام هذه « المؤسسة » على إعطاء العمل النقدي طابعه الشرعي ، الطابع الذي تتبناه المجموعة وتتفاعل من خلاله . ولعلّ انحصار النقد الأدبي العربي المعاصر في مجالات الأكاديميا والأبحاث بين أهل الاختصاص فيه ، هو مظهر من مظاهر مأساة النقد الأدبي العربي المعاصر . فالمبدع الأدبي قد لا يكون بالضرورة من أهل الأكاديميا . المبدع لا حد ولا قيد لوجوده ، ولا بد - دائماً - من احترام هذه المقولة ، لذا ، لا بد من الوصول إلى المبدع في أي مستوى من مستويات الوجود كان فيه .

إن مراقبة هذه الحركية للفكر العربي في تعامله مع النقد الأدبي ، وإن بدت موجزة أو مبتسرة في بعض الأحيان ، ليست سوى تجربة في الوصول إلى منهجية معينة . إن هذه المنهجية ، حتى الآن ، تشير إلى قابلية رائعة للفكر العربي ( الجمعي والفردي ) على تقبل التطور والتغير (تشريعه) ما دامت وراءه مؤسسة فكرية يستطيع هذا العقل العربي بمجموعه أن يتبنى ما عندها . ولكن ، عندما تتحول القضية إلى فكر لا تقف وراءه مؤسسة ، فإن العقلية العربية المحركة للفكر النقدي الأدبي تتوقف عن التفاعل . لذا ليس ما نجده اليوم من أزمة في النقد الأدبي - أو ما يمكن أن يكون أزمة لجهة التشوش وضعف التجاوب - هو نتيجة الإبداع أو عدم القدرة على استقباله ، بل لعلها عجز في هذا الإبداع عن تأمين المؤسسة الفكرية التي تدخله عالم الشرعي . فالشرعي لم يكن ، أبداً ، عائقاً في وجه تطور الفعل النقدي ، وعلى عكس هذا كان ، وما زال ، فعل تقبل وترحيب .